بسم الله الرحمن الرحيم ومنه الهداية الى الصراط المستقيم

الحمد لله ولي الافاضة على الدوام والصلوة والسلام
على سيد الانام وآله البررة الكرام اما بعد فيقول
افقر خلق الله الغني محمد رشيد بن [illegible] الجيلاني عفى الله تعالى
عن ذنوبه وعن والديه ولمن احسن اليهما واليه هذه رسالة موجزة
في اثبات الواجب جل شانه وتعظم برهانه على طرز
جديد ونهج سديد والله ولي التوفيق والتسديد فلنمهد اولا مقدمات حقة ثم نشرع
في المقصود باذن الله الحكيم الودود واعلم ان الموجود اي [illegible]
اي مع قطع النظر عن خصوصيات افراد الموجود اي مفهوم الموجود ينقسم قسمين احدهما ما يكون موجودا
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته وهو الواجب الوجود بالذات وثانيهما ما لا يكون
موجودا بذاته وهو ما يكون موجودا بعلة موجودة خارجة عن ذاته وهو الممكن الموجود بالذات
فنقول الموجود اما ان يكون واجب الوجود بالذات او ممكن الوجود بالذات
ولا واسطة بينهما اذا تقرر هذا فنشرع في القسم الاول من الموجود وهو الموجود بذاته انه يلزم ان يكون
وجوده عين ذاته لانه لو لم يكن عين ذاته فاما ان يكون زائدا على ذاته او يكون جزءا
لذاته وهما باطلان اما بطلان الاول فلانه اذا كان زائدا على ذاته يلزم ان يكون

تابعا

ثابتا له في مرتبة ذاته فيلزم ان يكون بالكل الذات الا كاذاتيا كالممكنات بالذات لان كل موجود

لا يكون وجوده ثابتا له في مرتبة ذاته يصح سلبه عنه سلبا بسيطا تحصيليا اذا الواقع اعتبار

ذاته مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته لان كل شيء لا يكون ذاتا له ولا ذاتيا

لم يلزم ان يكون مسلوبا عنه باعتبار مرتبة ذاته سلبا بسيطا تحصيليا لان الثابت في مرتبة

الذات ليس الا الذات والا الذاتيات فيلزم ان لا يكون شيء من الامور الزائدة

على ذاته امر من الامور ثابتا له في مرتبة ذاته والا يلزم ان يكون ذاتيا له

وانه لو كان الامر الزائد على الذات ثابتا في مرتبة الذات سلبا بسيطا تحصيليا

يلزم عدم الفرق بين الامور الزائدة على الذات امر من الامور مسلوبا عن ذاته ولكن الامر

في مرتبة ذاته ذلك الامر سلبا بسيطا تحصيليا وكل امر لا يكون ثابتا لشيء في مرتبة ذاته

ويكون زائدا على ذاته ومسلوبا عنه في مرتبة ذاته سلبا بسيطا تحصيليا يلزم

ان يكون ثبوته له بعلة رابطة بينهما لان ما هو ثابت لشيء بلا علة ليس الا الذات والذاتيات

بناء على ان يكون الذات والذاتي لما هو ذاتي وذاتي له ضروري ذاتي لم يرد الضرورة

الذاتية بمعنى الاحتياج الى العلة لان علة الاحتياج الى العلة ليست الا الامكان

الذي هو وعدم المؤدي للتلف على ما سيجيء بيانه ما ذكر اولا هو مقدمات والثاني نظرية العقلية

هي ان ثبوت ما عدا الذات والذاتيات لا يكون الا بتاثير من علة الا ان ثبوتها كالنار

اي لا يمكن عين ذلك الا ان العلة ... كالنار ص

انقص بالنسبة الى الحرارة الثابتة للماء بسبب النار اى رجع عن الماء فلو كان الوجود زائدا على ذات
الموجود بذاته يلزم ان يكون ثبوته له اما معللا اما بعين ذات الموجود بذاته او بغير ذاته
وهما باطلان اما الاول فلان ذاته لو كانت علة موجدة لوجوده يلزم ان يكون الشئ
خالقا لنفسه ومخلوقا لنفسه فيلزم ان يكون الشئ جاعلا لمجعوله لان وجود الشئ اذا كان
زائدا على نفسه فلا يكون الا امرا زائدا انضماميا كالسواد والبياض بالنسبة الى
الجسم والا يلزم الدور او التسلسل فتعين ان يكون امرا زائدا انتزاعيا وكلا الامرين
اى رجى معدوم خارجى واثر الجعل الخارجى موجود خارجى اى ... والتاثير الخارجى لا يكون
يكون معدوما خارجيا والا يلزم ان لا يكون الجعل جعلا خارجيا لان الجعل الخارجى يلزم ان
يترتب عليه الموجود الخارجى الموجود الخارجى هو الحصة اى الحصة التى ينتزع منها
الوجود الخارجى لا الامر الزائد على الحصة الموجودة فى الخارج بالوجود الخارجى
الزائد على الذات كما هو المفروض وكذا الكلام فى الايجاد الخارجى والتاثير الخارجى
فتعين ان يكون ما يترتب على الجعل الخارجى هو الحصة المحصلة اى الحصة التى ينتزع منها الوجود
الخارجى فلا جعل حادث مباشر وما ذهب المصنف عليه الى ان اثر الجعل الخارجى هو الحصة
المحصلة لكمال الموجودة فى الخارج وباجمعها مادون الله تعالى ظهر ان وجود الموجود
الموجود بالذات لو كان زائدا على ذاته ويكون علته هى ذاته بذاتها يلزم ان يكون جاعلا

لمجعوله

ان كون موجود ممكنا بالذات وكون كماله غير زائد على ذاته امران متغايران لا يجتمعان في شيء واحد
ولو بالنسبة علة ولما ثبت ان كل ممكن بالذات يجب ان يكون كماله زائدا على ذاته فيلزم ان يكون عدم
زيادة الصفات الكمالية على الذات مختصا بموجود اخر غير الموجود الممكن بالذات وهو الموجود الذي
يكون واجب الوجود بالذات لانحصار الموجود فيهما فيلزم ان يكون عدم زيادة الصفات الكمالية
على الذات مختصا بواجب الوجود بالذات وعدم زيادة الصفات الكمالية على الذات متصور
من وجهين احدهما ان يكون الصفات الكمالية عين الذات لا جزؤها وثانيهما ان يكون الصفات
الكمالية جزء الذات وهذا الوجه الثاني باطل لما مر من ان الجزئية مستلزمة للتركب المستلزم للامكان
الذاتي فلو كان للواجب بالذات جزء يلزم الانقلاب المحال لما مر وحينئذ فيلزم ان يكون الحق هو
الوجه الاول دون الثاني فتعين ان يكون الصفات الكمالية عين ذات الواجب جلت عظمته ويكون هذه
الخاصية من خواص الموجود الذي يكون واجب الوجود بالذات لان الموجود الذي هو
الممكن الموجود بالذات يلزم ان يكون الصفات الكمالية زائدة على ذاته ويكون ذاته
علة قابلية لها ولا يكون علة فاعلية لها لما مر وها هنا فلا نطول بالاعادة
ولما فرغ عن بيان انحصار المواد في الثلث وهي الوجوب الذاتي والامتناع
الذاتي والامكان الذاتي بيانا برهانيا وعن بيان شرح اسم الواجب بالذات
وشرح اسم الممتنع بالذات وشرح اسم الممكن بالذات وبيان ما هو معتبر في شرح اسم

كل واحد من ممكن كما مر الثالثة في بيان بعض خواص الواجب بالذات وبعض خواص الممتنع بالذات
وبعض خواص الممكن بالذات بيانا نبرهنا اتقه لاجل تحصيل زيادة البصيرة او ادراك البرهان
الذي يبتني عليه اثبات وجود الواجب جل شانه فلنشرع الآن في بيان مقدمات او لاجل
تحصيل زيادة البصيرة او ادراك البرهان الذي يبتني عليه اثبات وجود الواجب جل جلاله
وعم نواله فان زيادة البصيرة امر مقول بالتشكيك فان مراتبها متفاوتة بالكمال
والكمال والنقص لانقص ومقصودنا منها هنا هو القدر الكامل من زيادة البصيرة
بل القدر الكامل وان عثر على تحصيل القدر الكامل بل القدر الكامل من زيادة البصيرة هو انا
وجدنا جل علماء عصرنا بل كلهم اعترضوا على البرهان الذي يبتني عليه اثبات الواجب جل شانه
ونحن نذكر ان شاء الله بعد وضعهم الذي يتوقف عليه الكلي اما بالفعل كافراد
الموجبة كالانسان بالفعل او بالقوة كافراد الانسان التي ليست موجودة بالفعل بل
توجد في الاستقبال ويطلق على هذا القسم من الافراد الافراد الممكنة بمعنى ان صدق الكلي وحمله
عليها لا يكون ممتنعا بالذات وثانيهما القدر الذي لم يكن معه الكلي موجودا فيه كالبحر والمدر
بالنسبة الى الانسان اذا فرض كونهما فردين متحركين بالانسان فان معنى الانسان
هو الحيوان الناطق وليس شيء من معنى الحيوان الناطق موجودا في شيء من البحر والمدر وظهر ان مفهوم
الانسان والبحر كليين متباينين تباينا كليا وكذا الحيوان الانسان والمدر كليين متباينين تباينا
كليا

وقد تقرر في مدارك العلوم ان النسبة بين الكليين المتساويين سالبتين كليا ترجع الى التساوي كلي كما اي

كقولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الحجر بانسان ولما كان كل كلي يعطي اسمه وحده للفرد المندرج

تحته كما صرح به الشيخ في منطق الشفا وصرح ايضا بان كل كلي ذاتي ما لم يبطله الفرد المندرج تحته

فلزم ان يكون معنى الكلي صدقه على الفرد المندرج تحته ايجابا بالفعل او بالقوة كما هو معلوم

معنى الكلي صدقه على الفرد المندرج تحته لا بالفعل ولا بالقوة لما امكن ان يحمل اعطاء الاسم

واحد وذلك بين ولزم ايضا ان يكون كل كلي وصفا عنوانيا صادقا على الفرد المندرج

تحته وعنوانا محمولا عليه وليس بين الشيخ نزاع في صدق الوصف العنواني على الكلي بالنسبة الى ممكنات

المندرجة تحته بل نزاعهما في امر اخر وهو ان صدق الوصف العنواني على الكلي هل هو في

الوصف العنواني هل هو بالفعل او بالامكان فالشيخ ذهب الى الاول والفارابي الى

الثاني والحمل فيهما احد اما صادق مطابق للواقع وهو كما في حمل الانسان على زيد

ومصحح هذا الحمل هو كون معنى الانسان في زيد لان معنى الانسان لو لم يحمل على زيد لا بالفعل ولا

بالقوة يلزم ان يكون الحمل كاذبا بعدم كون مصحح صدق الحمل فيه ولزم ان لا يكون ذلك الكلي

معطيا لاسمه وحده للفرد المندرج تحته نهى الكلي الذي نعتبره ان يكون معطيا

لاسمه وحده للفرد المندرج تحته كما صرح به الشيخ في منطق الشفا وثانيهما حمل كاذب

كحمل الانسان على الحجر والمدار في بطلان الكذب هو عدم كون ما هو مصحح صدق الحمل وهو

يكون معنى الكلي في افراد المندرجة تحته اما بالفعل او بالقوة كما مر ويطلق بما هو العقيم

عن الافراد التي لم يكن معنى الكلي متحققا فيها لا بالفعل ولا بالقوة كالجزء والمفرد المنسوبة لا

الى الافراد الممتنعة بمعنى ان صدق الكلي وحمله عليها حملا صادقا لا كاذبا ممتنع الذات

وممتنع لذاته [illegible] الفقرات الاتية وذلك الكلي يطلق اسمه وحده للفرد الذي لم يتحقق فيه معنى

ذلك الكلي كالجزء والمفرد اذا فرض كونهما فردين للانسان في مقدر حيص بحيثية فان شيئا

منهما لم يتحقق فيه معنى الانسان واذا لم يكن معنى الانسان متحققا في شيء منهما يلزم ان يمتنع اصلا

ذاتيا كون الانسان مطلقا لاسمه وحده لشيء من الجزء والمفرد واذا عرفت ان لكل كلي

فرد ممكن وممتنع كما مر شرحه فاعلم ان المحصورات الاربع المستعملة في العلوم

المدونة يكون موضوع كل واحدة من تلك القضايا الاربع امرا كليا ويكون الحكم

فيها اما على جميع افراد ذلك الكلي الذي يكون موضوع القضية مثلا اي كقولنا

كل انسان كاتب بالقوة او بالسلب كقولنا لا شيء من الانسان بحجر واما على بعض افراد

ذلك الكلي الذي يكون موضوع القضية لا اي كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان

منجم او بالسلب كقولنا ليس بعض الانسان فقيها وقد صرح المنطقيون بان الافراد التي

يحكم عليها في المحصورات الاربع مثلا اي كلا او بعضا او بالسلب كلا او بعضا

يلزم ان يكون تلك الافراد هي الافراد الممكنة اي الافراد التي يكون الكلي مطلقا

لاسمه وحده لا الافراد الممتنعة لان المعمول من جملة الافراد الممتنعة في العلوم المدونة فان
الاحوال الثابتة في الواقع وليس كلا من الافراد الكليات كما حاشية علم النحو الى عامل مرفوع والمعمول
منصوب والمضاف اليه مجرور فان المراد بهذه الاقوال اثبات الرفع للافراد الممكنة
للعامل لا للافراد الممتنعة لان المعمول من جملة الافراد الممتنعة للعامل مع انه ليس مرفوع
واثبات النصب للافراد الممكنة للمعمول لا للافراد الممتنعة لان العامل من جملة الافراد
الممتنعة للمعمول مع انه ليس منصوب واثبات الجر للافراد الممكنة للمضاف اليه لا للافراد الممتنعة
لان العامل والمعمول من جملة الافراد الممتنعة للمضاف اليه مع ان شيئا من العامل والمعمول
ليس بمجرور فان قلت اذا اضيف المصدر الى فاعله يصير فاعله مجرورا وكذا اذا اضيف
المصدر الى مفعوله فانه يصير مجرورا فلا يصح ان يقال ان شيئا من العامل والمعمول لا يكون مجرورا
قلت مراده ان العامل والمعمول اذا لم يعرضهما الاضافة فليس شيء منهما مجرورا واما عند
عروض الاضافة لهما يصير كل واحد منه مضافا اليه فكلام اي في هذا بناء على
ان المضاف اليه مجرور بها كما

لجاعة و مجلوفا لجاعة فلا يلزم ان يكون المخلوق غير اى لو داى على المخلوق و اللازم فطلى البطلان

ولا كو ران يكون علة الوجو د الزايد على ذات الموجو د بذاته امرا خارجا عن ذاته و الا لزم

ان يكون ما فرض كونه موجودا بذاته موجودا بغيره هف و يلزم ايضا ان يكون ما فرض كونه

واجب الوجو د بالذات ممكن الوجو د بالذات لان الممكن الوجو د بالذات هو ما يكون وجوده

بعلة خارجة عن ذاته و يلزم ايضا ان يكون جاعل الموجو د بذاته اثرا لجعل جاعل خارج

عن ذاته لما مر سابقا من ان ما يترتب على جعل الجاعل اى ما هو جاعله المجعول الى ما

لا الوجو د الخارجى كما مر انفا فيلزم ان يكون جاعل ما فرض كونه واجب الوجو د بالذات

مخلوقا للغير و مجعولا للغير ثم ننقل الكلام الى ذلك الغير فاما ان يكون واجب الوجو د بالذات

او ممكن الوجو د بالذات لا جائز ان يكون واجب الوجو د بالذات لو جهين احدهما

لزوم الترجيح بلا مرجح و ذلك بين و ثانيهما لزوم تعدد الواجب بالذات و هذا الزوم

بين البطلان و الا لزم التسلسل بالجملة و بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم و لكان لازمه